طبق الاصل

كاريكاتير : مؤيد نعمة

أشكال التخلي الامريكي عن السلطة في العراق

جيمس روبنز
ترجمة / عادل صادق العامل

لقد وضعت ادارة بوش في اعتبارها خمسة اشكال مخادعة للتخلي عن السلطة في العراق. الاول هو المناورة الحالية للقوات الامريكية البالغ عددها 130000، وتبديل الجنود في مناطق الحرب احدى اصعب المهمات العسكرية، خاصة عندما يكون تبديل القوات تحت النار. وهذه هي اكبر عملية مناوبة للقوات في التاريخ الحديث. والشكل الثاني للتخلي عن السلطة يجري في نقل السلطة من ادارة الاحتلال الامريكي الى حكومة عراقية مؤقتة. وهذا الانتقال مجدول ليحدث عند نهاية شهر حزيران القادم، لكنه يواجه حالياً بعض الصعوبات.

ويتم الشكل الثالث لنقل السلطة من السيطرة الامريكية الى اشراف الامم المتحدة على التحول السياسي للعراق في فترة ما بعد حزيران.

ويكون الشكل الرابع من السيطرة الامريكية الخالصة الى ادارة حلف الاطلسي (الناتو) المتعددة الجنسيات. اما الشكل الخامس للتخلي عن السلطة فهو الذي يتم بنقل السيطرة من وزارة الدفاع الى القيادة ووزارة الخارجية لجهود الاقتصادية والسياسية الامريكية اللاحقة في العراق.

وفي عالم مثالي، فان كل هذه الاشكال يمكن ان تتم عند فصل الصيف. ويكون للعراق عندئذ (تعور انتقالي وحكومة مؤقتة). وستأخذ الامم المتحدة على عاتقها مسؤولية دعم التطور اللاحق للدستور الدائم واجراء الانتخابات.

وسيتولى (الناتو) قيادة قوة الاستقرار المتعددة الجنسيات، وتنتهي مهمة التحالف المؤقتة، لتحل محلها سفارة امريكية.

معالم الاتجاه الامريكي الجديد

ان اي واحد من اشكال التخلي هذه لن يكون سهلاً، على كل حال، ويمكن تأجيلها جميعاً عدا الاول، او حتى عدم حدوثها على الاطلاق. فمن اجل ان يتم تشكيل حكومة مؤقتة هذا الصيف، سيكون على الاغلبية الشيعية ان تقتنع بإجراء الانتخابات المبكرة وعلى الاقلية الكردية ان تقتنع بتخفيض مطالبها بالحكم الذاتي والاتحادية الاصافية.

ومن اجل ان تأخذ الامم المتحدة على عاتقها مسؤولية الاشراف على عملية دمقرطة العراق اللاحقة سيكون الامين العام، كوفي عنان، بحاجة للاقتناع بأن المهمة ستأهل المخاطر وبأن الامم المتحدة ستحتفظ بدعم الولايات المتحدة لجهودها هذه.

ومن اجل ان يتولى حلف (الناتو) المسؤولية عن القوة المتعددة الجنسيات الخاصة بحفظ الاستقرار، ستحتاج فرنسا والمانيا لان تتجاوز السياج وان تصبحا مشاركين قادرين في المشروع العراقي.

بل ان التحول من وزارة الدفاع الى وزارة الخارجية لقيادة الجهود الامريكية الخاصة ببناء الدولة لن يتم من دون صعوبات، حين يتحرك اناس جدد وهيئات جديدة للاضطلاع بعدد لا يعد ولا يحصى من المهام في ما يمكن ان يكون المحطة الاكثر دقة في نشوء عراق ما بعد صدام.

ان تولي كل اشكال التخلي عن السلطة هذه يمثل انقلاباً مهماً انا مغزى في سياسة الولايات المتحدة، اشير اليه للمرة الاولى يوم 15 تشرين الثاني، عندما اعلن السفير بول بريمر عن توقيت معجل من اجل سيادة عراقية محددة.

وكان الاتجاه الجديد اكثر وضوحاً عندما تطرق وزير الدفاع دونالد رامسفيلد ووزير الخارجية كولن باول الى امكانية نشوء دور للتحالف موسع في العراق بين وزارتي الدفاع والخارجية عند نهاية السنة الماضية.

وقد ملأت ادارة بوش مؤخراً من الامم المتحدة المساعدة في جعل الانتقال نحو حكومة عراقية مؤقتة يمضي في طريقه، وبدأت مناقشة دور الامم المتحدة الخاص بفترة ما بعد الاحتلال في الاشراف على ديمقراطية العراق اللاحقة.

ان اعتناق ادارة بوش لمبدأ التعددية ينبع من تقدير واقعي بأن الحدود المؤثرة للاحادية قد تم الوصول اليها. وتمتد القوة العسكرية الامريكية تقريباً الى الطاقة الحاسمة التي تجعلها تجهز عمليات مكلفة ضد التمرد في كل من افغانستان والعراق. فالمشاركة الحقيقية متواضعة في افغانستان، ربما 30 بالمائة من القوة الدولية الكافية، وهي اكثر محدودية في العراق، حيث توفر 40 دولة تقريباً اقل من 20 بالمئة من القوة البشرية للتحالف. كما يجري تأجيل اعادة الاعمار الاقتصادي في العراق على وجه الحصر تقريباً من قبل الولايات المتحدة.

فاذا ما كانت ادارة بوش قد سبقت الى هذه الطريقة لفهم الامور بقوة الظروف، فانها قد حرمت اليها ايضاً بفعل النجاح الاخير الذي حققته الامم المتحدة ومبعوثها المتميز الاخضر الابراهيمي، في التوصل للاتفاق على دستور بين جميع الفصائل الدينية والعرقية في افغانستان.

وقد اظهر مجلس (لويا جرغا) هذه البلاد مجدداً كيف ان شرعية الامم المتحدة وقدراتها يمكن ان يتدما القوة العسكرية والاقتصادية الامريكية. فأرادت واشنطن من الامم المتحدة والابراهيمي ان يلعبا دوراً مماثلاً في العراق.

الامل في الدمقرطة والدعم الخارجي

ومهما كانت الاسباب الكامنة وراء هذا الاتجاه الجديد في السياسة الامريكية، فانه امر يثلج القلوب. فتسليم السلطة المبشر بالخير من الاحتلال الامريكي الى حكومة عراقية مؤقتة لن يكون نهاية التطور السياسي والدستوري للعراق، وانما هو البداية. اذ انه سيتمخض في احسن الاحوال، عن حكومة عراقية ضعيفة، حكومة ذات شرعية محدودة، ومؤسسات غير فعالة وسيطرة ضعيفة على البلاد.

والامل الوحيد المتوفر لدى هذه الحكومة للاستمرار في البقاء، عدا المزيد من الدمقرطة، سيكون الدعم الخارجي الهائل. ويبلغ المساعدة القادمة في الطريق والبالغة 18 بليون دولار واكثر من 100000 عسكري على الارض، ستوفر الولايات المتحدة معظم الدعم المطلوب لحكومة الجديدة. غير ان الولايات المتحدة تحتاج من الامم المتحدة الى توفير الارشاد والاشراف المطلوبين لابقاء عملية دمقرطة العراق على مسارها الصحيح.

عن / انترناشنال هيرالد تريبيون

مشروع الاصلاح السياسي الايراني. (الوسائل والممكنات)

د. رياض الاسدي

هل كان بامكان المشروع الاصلاحي السياسي الايراني توقع مصير آخر؟ لقد قدم اقصاء 2300 شخصية اصلاحية (80 شخصية من اعضاء البرلمان) من الترشح الى البرلمان الايراني بعد ان حال دون ذلك "مصلحة تشخيص النظام" مجلس صيانة الدستور باعتباره اولئك المرشحين غير مؤهلين لتمثيل الشعب والتشكيك في ولائهم للجمهورية الاسلامية، وعلى رأس اولئك المرشحين شقيق الرئيس خاتمي السيد محمد رضا خاتمي نفسه. وكان الاصلاحيون قد حصدوا (210) مقعداً من ضمن (290) مقعداً في انتخابات عام 2000 م. وفي اثناء الازمة الاخيرة حول رفض (2300) مرشحاً من التقدم لدورة البرلمان الجديدة استقال (120) نائباً من مناصبهم احتجاجاً على سياسة مجلس صيانة الدستور الذي يديره المحافظون، ثم قدمت ولاول مرة رسالة الى آية الله خامنئي مرشد الثورة وقعها نواب اصلاحيون اوضحوا فيها مواقفهم الصريحة من اقصائهم عن الترشح الى البرلمان.

بدأ الاصلاح السياسي في ايران ابان تولي الرئيس خاتمي رئاسة الجمهورية عام 1997 في ولايته الاولى، لكن المشروع الاصلاحي لم يتبلور جيداً الا في ولايته الثانية بما عرف بـ (التنمية السياسية) على مستوى الداخل.. وكان الاصلاحيون يعتقدون بأن تحقيق تقدم سياسي سوف يعمل على فسح المجال امام اصلاح شامل للبلاد، وحينما واجهوا جداراً صفيراً من المحافظين والمتشددين الذين يسيطرون على جميع مؤسسات الدولة الحيوية كالامن والدفاع والتشريع بدت مشروعاتهم الاصلاحية محض مطالبات دائمة تركزت على الجانب التشريعي، في حين اهمل الجانب الاقتصادي الذي يعد المنطلق الاساس للاصلاحيين. وعانت ايران الاسلامية بعد خروجها من حرب ضروس دامت ثماني سنوات 1988-1980 ضد العراق من مشكلات جمة على مستوى التضخم والبطالة والهجرة من ايران حتى قدر المهاجرون عنها بـ (5) ملايين ايراني، فضلاً عن الكوارث الطبيعية التي ضربت ايران وكلفتها مليارات التومانات وكما حدث في مدينة بم مؤخراً.

كانت فكرة الاصلاح الاقتصادي ورفع المستوى المعاشي لطبقات الفقيرة في ايران تنتشر على نحو واضح في فكر وخطابات الزعيم الروحي الايراني آية الله الخميني مؤسس الجمهورية الاسلامية، اذ كان يؤكد دائماً على دور الطبقات الفقيرة في انجاح الثورة واسقاط نظام الشاه الدكتاتوري.. وعلى الرغم من ان الاصلاحيين 1997-2004 م قد قدموا مشروعات ناجحة ومفيدة على مستوى اصلاح سياسة ايران الخارجية، فقد استطاعت الجمهورية الاسلامية ان تقدم عن ايران صورة واضحة من خلال استراتيجية الرئيس خاتمي في (حوار الحضارات) وسياسات التقارب مع الاتحاد الاوربي واليابان والتقاربات الاقليمية، كما انه فوت الفرصة على الذرائع الامريكية في شن هجوم على ايران بحجة امتلاكها اسلحة نووية ووجود برنامج سري لذلك، بيد ان عدم وضوح البرنامج الاصلاحي الاقتصادي وضعف اتخاذ خطوات عملية فيه فتح الباب واسعاً امام المحافظين (ائتلاف اعمار ايران) بأن يقدموا نقداً دائماً لحكومة الرئيس خاتمي وان يحملوها مسؤولية تفاقم الاوضاع الاقتصادية.

ان جماهير شعوب ايران غير المسيسة بقيت تنتظر الى الثورة الايرانية بعد ربع قرن على اندلاعها في كونها حلاً اساسياً لمجمل تردي اوضاعها الاقتصادية فقد ثارت تلك الجماهير بسبب الفساد الاداري والمالي والبذخ الذي جبل عليه نظام الشاه السابق وكانت تنتظر دائماً ما يحسن اوضاعها المعاشية اليومية، ومن الصعب ان نرى ان مشروعية (حوار الحضارات والاديان) يمكن ان تحدث تغييراً كبيراً واساسياً في حياتها السياسية او الاقتصادية او الاجتماعية.

حاول الاصلاحيون بعد اقصائهم عن الترشح حض شعوب ايران على عدم المشاركة في الانتخابات كي يثبتوا من اخفاء موانع عدم المشروعية، لكن الرئيس خاتمي عارض تلك الفكرة وحث الايرانيين على المشاركة في الانتخابات، بل ان منطقة جنوب طهران (معقل الثورة) شاركت على نحو فعال رغبة في تحسين اوضاعهم الاقتصادية التي ركز عليها المحافظون وكذلك استجابة لنداء الذي وجهه مرشد الثورة آية الله خامنئي باعتبار المشاركة في الانتخابات واجباً دينياً ووطنياً. ولا شك في ان انتخابات مجلس بلدية طهران التي جرت قبل مدة قصيرة قد عكست على نحو بليغ هزيمة الاصلاحيين الانتخابية اذ لم يستطع ايا منهم تبوء مقعد واحد في المجلس؟ وتعد طهران مؤشراً مهماً في معرفة اتجاهات الناخبين والتي يقدر سكانها بـ (6) ملايين نسمة في حين يقدر سكان طهران الكبرى بـ (8) ملايين نسمة. وهكذا فان المفاجآت الانتخابية التي توقعها الرئيس خاتمي لصالح الاصلاحيين لم تعد موجودة وربما يحصل السيد مهدي كروبي رئيس مجلس الشورى الاصلاحي على اقل الاصوات وفي ذيل القائمة، كما ما متنعا كان عليه وضع الرئيس رفسنجاني في السابق في انتخابات عام 2000 م، فهل يتعظ الساسة من فشل برامجهم ؟!

واذا كان البعض قد حث الرئيس خاتمي على الاستقالة فان العديد من المعنيين بشؤون ايران يجدون بأنه سيواجه صعوبات جمة في حالة استمراره في منصبه وسط برلمان يسيطر عليه المحافظون، فهل يمكنه الاستمرار في منصبه حتى صيف 2005 ؟ وكيف يمكن لمعارضة الاصلاحية في ايران ادارة الصراع في ظل ممكنات تتناقص يوماً بعد آخر ؟

الزرقاوي وهجمات عاشوراء المتوقعة

داود صاحاتي
ترجمة/جودت جالي

لم تكن مفاجأة لنا حقاً هجمات القنابل المروعة التي قتلت يوم الاثنين ما يقرب من 150 انساناً في مدينتي كربلاء وبغداد العراقيتين بينما كان الشيعة يحتفلون بأقدس أيامهم عاشوراء.

كل شخص مطلع ولو عن بعد على حالة البلد غير المستقرة كان يمكنه توقع هذه الهجمات ما عدا، كما يبدو، اولئك الذين يديرون شؤونه حالياً.

اكتشفت في الشهر الماضي قوات التحالف رسالة يعتقد أن كاتبها أحمد الخلايلة المعروف اكثر باسم أبو مصعب الزرقاوي. الخلايلة أو الزرقاوي ليس سوى القائد الاردني لعمليات أسامة بن لادن، وقد ساد الاعتقاد انه كان العقل المدبر لهجمات الاقلية الثالثة التي أحبطتها السلطات الاردنية والهجوم على السفارة الاردنية في بغداد.

رصدت الحكومة الأمريكية مكافأة عشرة ملايين دولار لمن يدلي بمعلومات تؤدي إلى إلقاء القبض عليه كما يعتقد أن الزرقاوي كان مسؤولاً أيضاً عن المجزرة التي سببتها مذبحة هجمات اسطنبول على معبد يهودي ومصرف في تشرين الثاني الماضي والتي قتلت 23 وجرحت حوالي 300 إنسان. في الرسالة التي ترجمتها ووزعتها سلطات التحالف المؤقتة لم يهدد الزرقاوي فقط بعمليات وشيكة ضد شيعة العراق ولكنه في الواقع رسم المخطط العام لنشاطه بعد أن اعترف بهجمات سابقة.

أنبأ الزرقاوي في الرسالة وهو يقصد شيعة العراق: "سنباشر بعمليات انتحارية وتستخدم السيارات المفخخة لتؤذيهم".

وتباهى الإرهابي الأردني قائلاً: "كنا فاعلين في كل العمليات الاستشهادية - على صعيد الإشراف والإعداد والتخطيط - التي وقعت في هذا البلد.. أنجزت 25 من هذه العمليات بعضها ضد الشيعة وقادتهم والأمريكيين وجيشهم والشرطة والجيش وقوات التحالف".

ثم حذر الزرقاوي بكلمات مؤهلها البرود: "وسيكون هناك المزيد من (الهجمات) في المستقبل إن شاء الله".

وقد أنجز ما توعد به حقاً إذ خلفت عدة هجمات متزامنة يوم الثلاثاء حوالي 200 قتيل ما بين الهجمات المزدوجة في العراق وعنف مماثل نفذ في مدينة كويتا الباكستانية.

ماثيو ليفيت، وهو زميل أقدم في البحوث المتعلقة بالإرهاب مع معهد واشنطن لدراسات الشرق الأدنى والذي استخلص المعلومات من مجموعة خبراء عادت مؤخراً من العراق أخبر وكالة الصحافة الدولية المتحدة "كنا نتوقع هجمات مثل هذه خلال عاشوراء".

يقسم الزرقاوي في الرسالة "أعداءه" إلى خمس مجموعات واضحة: الأمريكيون والكرد والقوات العراقية والشرطة، و"العملاء" والشيعة الذين صنفهم على أنهم "مفتاح التغيير" في العراق.

"استهداف وضرب رموزهم الدينية والسياسية والعسكرية سيجعلهم يظهرون غضبهم ضد السنة ويبدون ما كتموا من رغبة في الانتقام. إذا نجحنا في جرهم إلى حرب طائفية سيوقظ هذا السنة النائمين الخائفين من الدمار والقتل على أيدي هؤلاء الرافضة - يعني الشيعة".

إذا كانت محتويات رسالة الزرقاوي حقيقية وتهدف حقاً إلى إثارة خلاف بين جماعتي الشيعة والسنة، كما يعتقد أنها الضحية المنشودة فأي يوم هو الأفضل لاستهداف الشيعة غير أقدس أيامهم عاشوراء؟".

يوم عاشوراء يحيي ذكرى موت الحسين الشهيد ثالث أئمة الشيعة وحفيد النبي محمد (صلى الله عليه وسلم) على يد الخليفة يزيد في معركة كربلاء سنة 680 بعد الميلاد. وأحداث الثلاثاء المروعة في العراق وباكستان لا تساعد كثيراً على إقامة علاقات تفاهم متبادل بين السنة والشيعة.

هذه الهجمات عقب الانفجار الضخم لسيارة المفخخة في أيلول عام 2003 الذي أودى بحياة آية الله السيد محمد باقر الحكيم في النجف جاءت عملياً بتحذيرات مسبقة. كانت هجمات متوقعة لا ريب في ذلك وأعقبت قبل فترة كافية من الزمن. الأسئلة التي يجب أن تطرح الآن هي: لماذا لم يكن من الممكن إحباطها؟ وأن تحبط فعلاً؟ أين كانت عنها قوات الأمن والاستخبارات - قوات التحالف الأمنية والعراقية أياً كانت؟

لم يكن هذا وكأنه حدث مفاجئ لهم.

كتب الزرقاوي يقول "نحتاج إلى جر الشيعة إلى المعركة لأنها الطريقة الوحيدة لإطالة أمد القتال بيننا وبين الكفرة".

كيف أمكن أن تمر إشارات واضحة كهذه ولا تكتشف؟

يستمر الزرقاوي منادياً إلى المعركة "قتال الشيعة هو الطريق لدفع الأمة إلى القتال، لقد أرشدنا الشيعة رداء الجيش والشرطة وقوات الأمن العراقية ورفعوا لواء حماية الأمة والمؤمنين".

"الأرواح سترهق والدم سيراق، هذا هو على أية حال ما نريده بالضبط. إن كنا قادرين على أن نكيل لهم الضربة الموجعة ثم الضربة لكي يدخلوا في المعركة سنكون قادرين على أن نخطف الأوراق فلا يعود لمجلس الحكم قيمة أو تأثير ولا حتى للأمريكيين الذي سيدخلون معركة ثانية مع الشيعة هذا هو ما نريده".

وفي الثلاثاء الدامي كان الزرقاوي أقرب إلى مبتغاه بنحو مئة وخمسين موتاً لا معنى له.